

الإصلاح النقدي في تركيا وسياسة حذف الأصفار من الليرة

ا.د. عبدالحسين جليل ألبالي د. رجاء جابر عباس

جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

الملخص

يعد الإصلاح النقدي من أهم خطوات عملية الإصلاح الاقتصادي وإن إصلاح العملة وحذف الأصفار هو الجزء المهم في عملية الإصلاح النقدي . وتعد التجربة التركية من أحدث التجارب وأكثرها تميزاً كونها بنيت على نجاح استهداف التضخم في تركيا ، وذلك من خلال تعديل القيمة الاسمية للعملة دون المساس بقيمتها الحقيقية ، فقد عملت تركيا على رفع ستة أصفار من عملتها (الليرة) وجاءت توقيت هذا الإجراء متناسباً مع استقرار الاقتصاد الكلي . ولعل من أهم النتائج التي توصل إليها البحث هو إن اختيار التوقيت المناسب مهم وأساسي في عملية تغيير العملة وحذف الأصفار.

Abstract

Monetary Reform is the most important step of the process of economic reform and the redenomination (deletion of zeros) is the important part in the process of monetary reform, The Turkish experience of the latest experiments and most distinguished being built on the success of inflation targeting , and that by adjusting the nominal value of Turkish currency without prejudice to the true value. Turkey has worked to delete six zeros from its currency (lira). The timing of this action commensurate with the macroeconomic stability . Perhaps one of the most important findings of this research is that the selection of the appropriate time in the process of redenomination or the deletion of zeros is very important and essential.

تراجع معدلات النمو الاقتصادي بوصفه اقتصاد شهد الحير من الازمات والاضطرابات الداخلية والخارجية التي تعد من الأسباب الرئيسية في اختلال

جميع القطاعات الاقتصادية فضلا عن مشاكل التضخم، والمديونية، وعجز الموازنة، واختلال القطاع الخارجي، وعدم استقرار سعر صرف العملة، بما في ذلك القطاعات المصرفية الناتجة عن ضعف الأداء الحكومي وارتفاع المخاطر السياسية، لذلك عمدت تركيا إلى تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي وبدعم من المؤسسات الدولية لغرض رفع مستوى الاقتصاد التركي. فالإصلاحات المصرفية هي جزء لا يتجزأ من برامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا التي عملت على إعادة هيكلة مصارفها، كما قامت هذه الدولة بإصلاح عملتها من خلال حذف الاصفار وإعادة هيكلة العملة وذلك بفعل ما مرت به من مستويات عالية من التضخم التي أوصلت عملتها إلى أدنى مستوياتها ومن ثم فقدان الثقة بها واللجوء إلى الدولار، فمن أهم خطوات الإصلاح الاقتصادي في تركيا هي عملية حذف الاصفار من عملتها.

أهمية البحث: حققت تركيا في عام 2002 أهم خطوة في عملية الإصلاح الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي خفض التضخم والإصلاحات المصرفية والنجاح في تخفيض الديون وتنويع هيكل الصادرات، وبذلك فإن عملية الإصلاح النقدي والمصرفي تعد من أهم السمات المميزة لعملية الإصلاح الاقتصادي في تركيا، كما إن عملية إصلاح الليرة التركية من خلال حذف ستة أصفار عام ٢٠٠٥ تعد من أهم خطوات الإصلاح النقدي فيها.

مشكلة البحث: إن تسليط الضوء على التجربة التركية في الإصلاح النقدي وحذف الاصفار من عملتها يعد مسألة ضرورية لما اكتنف هذه التجربة من مشاكل اقتصادية عقدتها وجعلت منها تجربة متميزة في هذا الميدان يمكن أن يقتدى بخطواتها والمراحل التي استغرقتها.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها إن خطوة الإصلاح النقدي وبالذات عملية حذف الاصفار من الليرة التركية هي خطوة ضرورية تفرضها البيئة المحلية متغيراتها الاقتصادية لتحسين وزيادة الثقة بعملتها.

أولاً- إصلاح العملة وحذف الاصفار: The Currency Reform and Delete Zeros

ان العملة أداة هامة في النشاط الاقتصادي ويدل استخدامها عن وجود دخل نقدي وأسعار تنظم توزيع الخيرات بين الأفراد. لذا تساهم العملة إعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية أو إحلالها^(١). ومن هنا حددت الوظائف الأساسية للنقد أو العملة بأنها وسيلة تبادل بحيث يطمئن البائع أو الدائن إلى أنه يستطيع بدوره استعمال النقد المسلم إليه وبإيفاء دينه أو تسديد ثمن مشترياته. أو هي وسيلة لتأجيل استعمال حاصل بيع السلع والخدمات. أي قوة شرائية احتياطية. وكذلك هي وحدة قياس ضرورية لسير عمل الاقتصاد^(٢). إذا فالعملة تعتبر رمزاً وطنياً تجذب ثقة المواطنين إليها والتي تعكس ثرائهم الحضاري لاسيما أن المجتمع يتشكل من مكونات متعددة ومختلفة قومياً ودينياً وثقافياً كالمجتمع التركي الذي يتعايش فيه الأفراد على اختلاف قومياتهم ودياناتهم فلكي تصبح العملة رمزاً للجميع فإنها لابد وإن تحمل شيئاً من التراث المشترك بينهم والخاص بكل منهم^(٣).

١- مفهوم تغيير العملة أو حذف الاصفار وأهدافها: The Concept of Redenomination or Delete Zeros

(١) أحمد هني
العملة والنقود،
ديوان المطبوعات
الجامعية للنشر، بن
(١) بيار برجيه، العملة
ودورها في الاقتصاد
العالمي، ترجمة علي
مقلد، عويدات للنشر،
بيروت، ص ١٠٢.

(٢) د. عبد الحسين
جليل ألغالبى، تغيير
الدينار استجابة لظروف
البيئة العراقية (دراسة
لتطبيق نموذج موسلي
على العراق)، المجلة
العراقية للعلوم
الاقتصادية، العدد (٣٤)،
العاشر، ص ٧٧.

(٣) Movement
The State
Of the Monetary
(Reform)

في بداية ظهور التبادل التجاري، وظهور العملات المحلية والائتمان المتبادل. أصبحت مسألة المال مسألة مهمة تثير الانتباه ومنذ ذلك الوقت شهد انتشار سريع للأنظمة النقدية في جميع أنحاء العالم. فقد كان هناك موجة متصاعدة من الخبراء التي توجهت نحو محاولات لإصلاح النظم النقدية والمالية^(٣). إن عملية تغيير العملة أو حذف الاصفار هي عملية تغيير وحدة نقدية جديدة مع وحدة نقدية قديمة بنسبة استبدال معينة. ويتحقق ذلك عن طريق إزالة الاصفار من العملة أو نقل بعض المرتب العشرية إلى اليسار، وذلك بهدف تصحيح الاختلال الواضح في هيكل العملة والتسعير^(٤)، إذ إن إعادة هيكلة العملة له تأثير ايجابي على مصداقية العملة وذلك للتغلب على ظاهرة الخداع النقدي التي تأتي من خلال إدراك الناس إن عملتهم لها قيمة ضئيلة أو معدومة بسبب العدد الكبير من الاصفار. حيث تدل عملية إصلاح العملة لدى السكان إلى إن الحكومة جادة في معالجة التضخم وإن الاقتصاد يتجه إلى بداية أفضل، فضلاً عن إن إصلاح العملة يمنع ظاهرة الدولار^(٥) وبالتالي فإن إعادة تغيير العملة وحذف الاصفار لها عدة أهداف وهي:-

أ - إعادة الثقة للعملة في الداخل والخارج .

ب - تسهيل عملية التبادل بين المواطنين والمستثمر الأجنبي .

ت - إزالة أثر التضخم .

ث - تسهيل عملية تحويل العملة إلى العملات الأخرى .

ج - تقليل عملية الدولار .

ح - تسهيل الاندماج مع الأسواق العالمية .

خ - تسهيل عملية نقل و حمل النقود .

٢- فوائد استبدال العملة وحذف الاصفار^(٦):

أ - التخفيف في التكاليف والمخاطر الناجمة عن حمل كميات كبيرة من النقود.

ب - الكفاءة في نظم المدفوعات ، وعلى وجه الخصوص أجهزة الصراف الآلي .

ت - انخفاض كبير في حجم المعاملات .

ث - تعزيز نفقات السياح .

ج - مكاسب كبيرة في تكلفة إنتاج الأوراق النقدية .

ح - تساهم في حصول العملة الوطنية على قوتها القانونية ، والحد من عملية الدولار في النشاط الاقتصادي المحلي خصوصاً مع إهدار فئات كبيرة من العملة المحلية.

خ - تعزيز استخدام العملات المعدنية .

د - وهناك فوائد أخرى ترتبط بهذه العملية (حذف الاصفار)، إذ إن إنجاح هذه العملية يكون مبنياً على استقرار الاقتصاد الكلي وانخفاض التضخم واستقرار أسعار الصرف و التحوط المالي، واكتساب ثقة السياسة

النقدية مما يزيد الضغط على مديري السياسة النقدية إلى تحقيق هذا الاستقرار إذ ان له دور في إنجاح إعادة تسمية العملة^(١).

٣- **سلبية استبدال العملة:** هناك عدد من الآثار السلبية التي تعد تكاليف يتحملها الاقتصاد ومن ثم فإن هناك عدد من المآخذ أو الانتقادات التي يوجهها المعارضين لعملية رفع الاصفار مثل:

- ذ - ارتفاع التكاليف الناجمة عن طباعة الأوراق النقدية الجديدة في حالة عدم إصدار فئات كبيرة من العملة .
- ر - الزيادة المؤقتة في الأسعار المترتبة على التكيف مع الوضع أو النظام الجديد والتي قد تصبح زيادة مستمرة ودائمة .
- ز - التكاليف المترتبة على إبطال العملات الورقية والمعدنية القديمة .
- س - إن عملية حذف الاصفار في ظل وجود الفساد المالي والإداري تؤدي إلى آثار ونتائج سلبية.
- ش - إن عملية حذف الاصفار غير مضمونة النتائج فهي تساعد على خلق الانطباعات بأن التضخم انتهى وأصبح من الماضي .
- ص - إن استخدام العملات المعدنية قد لا تأخذ مكانها في عملية تسديد المعاملات خاصة إذا اتجهت الأسعار إلى الارتفاع .

٤- **الآثار الاقتصادية لحذف الاصفار:-** إن إعادة تسمية العملة سوف يؤثر على الأعمال المحاسبية في كل مؤسسات الدول التي تعمل على إعادة تسمية عملتها . وإن آثاره على الاقتصاد سوف تكون بطريقة غير مباشرة ، إذ إن قيمة النقد سوف تبقى على حالها وكذلك القوة الشرائية له على قدم المساواة، فالتأثير الحقيقي على الاقتصاد من الناحية الجزئية والكلية يكون صفرًا. أي لا يكون له أي تأثير من جانب العرض والطلب على السلع والخدمات، كذلك الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات وميزان المدفوعات إذ إن أثمان الصادرات ستستمر نفسها دون تغيير كذلك المدفوعات المنفقة على الاستيرادات لا تتأثر لأن التبادل الخارجي يتم بالصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية الذي يبقى دون تغيير لأن القوة الشرائية للعملة لا تتغير وعليه فالأثر سيكون صفر . إذ إن التغيير في العملة أو حذف الاصفار ليس له أي تأثير لا على الاقتصاد ككل ولا على مستوى استهلاك الأسر^(١). أما أسواق المال فلا أثر اقتصادي يمكن تلمسه على متغيراتها فأسعار الأصول تبقى محددة في السوقين الأولي والثانوي سوى إنها تنخفض لتعكس الهيكل الاقتصادي الجديد بعد حذف الاصفار، لأن القيمة الاسمية للنقود المستخدمة لتملك الأصول سيتم تعديلها في ضوء ذلك وبالتالي فالأثر النهائي سيكون صفر، مما يجعل رسملة السوق والتداول والقيمة التجارية ومؤشرات السوق الأخرى تخضع لنفس الآلية بحذف نفس عدد الاصفار^(٢).

أما الأثر غير المباشر والذي يمكن تحسسه على المدى الطويل سيعمل على تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل لأن المستثمرين الأجانب سيضعون ثقة أكبر في مناخ الاستثمار الذي سيتحسن مع الزمن في القطر ويندفعون لإدخال

أموالهم في الأسواق المالية المحلية بانتظار عوائد أكبر منطلقين من افتراض أساسي يتمحور حول انخفاض التضخم وتحسن سياسات الاقتصاد الكلي وهذا يعتمد أيضاً على إمكانيات الحكومة في ترسيخ الأثر النهائي على المدى البعيد^(٣).

٥- البيئة الاقتصادية لعملية حذف الاصفار:- إن عملية حذف الاصفار أو إصلاح نظام العملة هي عملية يقوم بها البنك المركزي بعد أن تتوفر البيئة المناسبة لذلك والتي تستوجب وجود بعض أو كل من الشروط الآتية:

أ- وجود تضخم ينحدر نحو فترة استقرار: يجب أن يسبق عملية حذف الاصفار علاج ظاهرة التضخم ويجب أن تتم من خلال جهود السياستين المالية والنقدية لتحقيق هذا الهدف. فالضغوط التضخمية ربما تنشأ من عدد من الأسباب تعمل في آن واحد رغم إنها تختلف من حيث النوع والدرجة من بلد إلى آخر. حيث إن المدخل النقدي يرى إن عرض النقد يجب أن يكون منسجماً مع معدل الزيادة في الناتج القومي. ويجب أن يكون علاج التضخم حسب اختلاف النوع. فإذا كان سبب التضخم هو الإفراط في الإنفاق الحكومي الممول عن طريق العجز في الموازنة الحكومية وما يترتب عليه من زيادات متعاقبة في عرض النقد وارتفاعات في الأجور والرواتب، فإن العلاج لا يكون ناجحاً إذا فكرت الحكومة بتخفيض النفقات فقط أو عرض النقد كما يوصي به المدخل النقدي. فالسياسة المالية والنقدية التقيدية هي المعالجة النمطية عندما يكون السبب فائض الطلب، ولكن هذا النوع من السياسات لا يمكن استعماله بحرية عندما يكون السبب هو تضخم الكلفة^(١). إذ أكدت العديد من الدراسات على مسألة السيطرة على التضخم وحسب نموذج موسلي Mosley إن تغيير العملة غالباً ما يأتي بعد فترة تضخم عالي متبوعة بفترة استقرار، وعليه فإن التضخم هو المؤشر الهام لتطبيق إعادة تسمية العملة بسبب معدلات التضخم المرتفعة نسبياً والتي تجعل العملة المحلية ليس لها قيمة وجعل العملة المحلية ذات الفئة الكبيرة مطلوبة للمعاملات الأساسية في الاقتصاد^(٢). كما أكد كوهين إن إعادة تسمية العملة Redenomination غالباً ما تحدث بعد الأزمات الاقتصادية حيث تحاول الحكومات إقناع المواطنين والأسواق إن فترات التضخم قد ولت وأصبحت شيء من الماضي. هذا إذا كان التوقيت الصحيح في إعادة تسمية العملة، وأشار كل من (كوهين، 2004، موسلي، 2005، ترهان، 2006) على إن حذف الاصفار من العملة هو عنصر مكمل لاستقرار السياسات وسيكون لها آثار ايجابية على استعادة مصداقية هذه العملة وعلى الحد من التوقعات التضخمية، فضلاً عن تعزيز سهولة المعاملات والحساب^(٣).

وأشارت الدراسات إلى إن عدم الدقة في توقيت حذف الاصفار يؤدي إلى الفشل في هذه العملية، فقد فشلت زمبابوي في إعادة تقييم العملة من خلال ثلاث محاولات، والخطأ الرئيسي في زمبابوي كانت تعمل على إعادة تسمية العملة عندما تكون معدلات التضخم مرتفعة جداً^(٤).

ب- استقلالية البنك المركزي: يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية والنقدية في الدول نظراً لدوره في دعم الاستقرار المالي ومكافحة الضغوط التضخمية، وتنظيم مستوى السيولة المحلية بما يضمن تحقيق معدلات النمو

(1) بلال الجوادي، حذف الاصفار الثلاثة من الدينار العراقي، إجراء شكلي يتوج جهود السياستين المالية والنقدية لخفض معدلات التضخم، بيت الحكمة، ٢٠١١، ص ٢.

(2) Mosley L., Dropping Zeros, Gaining Creditability? Currency Redenomination in Developing Countries, University of North Carolina, Annual meeting of The American Political Science Association, op.Cit, p2.

(3) -Susy Suhendra, Sri Wayhu Handayani, Impacts Of Redenomination On Economics Indicators, International Conference On Eurasian Economies, 2012, P19-20.

(4) Mm, Priyono, Redenomination: Between Hope And Reality(The Study Of The Implementation, Redenomination In Indonesia), International Journal Of Economics And Finance, 2013, P1-10.

المستهدفة في الاقتصاد الوطني . ولذلك فمن المهم أن يتمتع البنك المركزي باستقلالية عملية تمكنه من مقاومة أي ضغوط خارجية وتدعم مصداقية السياسة النقدية والمحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار النقدي^(٥).

إن المقصود بمدى استقلالية البنك المركزي هو مدى الحرية التي يتمتع بها البنك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية، وفي اختيار أداة وحجم وتوقيت تنفيذها^(١). ففي الوقت الذي اتجهت فيه البنوك المركزية في عدد كبير من الدول الصناعية إلى تعديل أهداف سياستها النقدية وتحسين الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ هذه السياسة، زاد التوجه نحو تدعيم استقلالية البنوك المركزية بما يمكنها من تحقيق تلك الأهداف ليس فقط بدرجة أكبر من الدقة والفعالية ولكن أيضاً بمزيد من الشفافية والإفصاح^(٢) الذي يشجع المساءلة بالنسبة لتسيير السياسة النقدية وتقييمها ووضع المنهجية الموثوقة للتنبؤ بمعدلات التضخم . واتخاذ الإجراءات الاستشرافية التي تطبق التنبؤات على نحو منهجي في السياسات وتعالج حالات الانحراف على المسار المستهدف. ووضع السياسة المالية العامة المساندة وتجهيز القطاع المالي الذي يتمتع بدرجة كبيرة من التنظيم والرقابة والإدارة^(٣). وتعد استقلالية البنك المركزي من الشروط الأساسية لضمان نجاح عملية حذف الاصفار كما أكدت ذلك عدد من الدراسات ومنها دراسة (Mosley).

ت- انفتاح البلد للتدفقات الرأسمالية: هذا المعيار يدعم عملية تغيير العملة وحذف الاصفار، عندما يعمل البلد مع صندوق النقد الدولي في برنامج تكييف وإصلاح اقتصادي وإن البلد مفتوح للتدفقات الرأسمالية ولاسيما في ميدان الاستثمار والتجارة وهنا فإن هذا المعيار يدعم عملية التغيير ويسندهما الى جانب معيار استقلالية السياسة النقدية .

ث- ارتفاع سعر الصرف الأجنبي إزاء العملة المحلية (تفشي ظاهرة الدولار): يحدث تغيير العملة عندما يكون إحلال العملة الأجنبية (الدولرة) متفشياً في الاقتصاد المحلي والذي يتزامن مع وجود التضخم العالي فيها وارتفاع نسبة(العملة المحلية/الدولار) أي عندما ينخفض سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار بحيث يصل سعر صرف الدولار معدلات عالية أمام العملة المحلية. ونتيجة للتحسن في وضع العملة وإعادة الأمور إلى مجراها السابق يعد مسألة ضرورية بحذف الاصفار لإبعاد شبح الدولرة بشكل نهائي عن الاقتصاد وبدء عصر جديد يقوده عملة جديدة .

ج- وجود الخبرات السابقة لعملية تغيير العملة في البلد: يؤكد هذا المعيار على أهمية الخبرة السابقة في ميدان تغيير العملة وحذف الاصفار لدى الدولة

(١) محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٢، ص ١٩٥.

(٢) محمود أبو العيون، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٤، ص ١.

(٣) روبا دوتاغوبتا، وآخرون ، التحول نحو مرونة سعر الصرف ، كيف ومتى وبأي سرعة ، قضايا اقتصادية ، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٦، ص ١٢.

(٤) د.عبد الحسين جليل الغالبي، تغيير الدينار: استجابة لظروف البيئة العراقية(دراسة لتطبيق نموذج موسلي على العراق،

وأجهزتها الحكومية والمصرفية، فتراكم الخبرة يسهل عملية التغيير ويلاحظ تجارب بلدان معينة قامت بتغيير عملتها في ظل ظروف صعبة تنسم من عدم الاستقرار الأمني والسياسي وعقب تغيير نظام سياسي تسلطي وقد توجت بالنجاح وبمدة قياسية قصيرة جداً^(٤).

٦- تكاليف عملية حذف الاصفار من العملة:

ض - تكاليف طباعة العملة الجديدة وسك العملات النقدية الصغيرة (Coins).

ط - تكاليف إتلاف العملات القديمة المستبدلة، وهي عادة ما تكون قليلة ولكن الخطر الأكثر أهمية هو احتمال إعادة هذه الأوراق النقدية إلى التداول ثانية وقد سجلت مثل هذه الحالات في بعض البلدان التي غيرت عملتها إذا تم تسريب كميات منها إلى التداول وإعادة استبدالها ثانية من قبل الأشخاص الرسميين الذين يتحملون مسؤولية الإتلاف، وهذه العملية لو تفشت ستقود إلى التضخم، لذا فإن على السلطات المصرفية التأكد تماماً من أن الأوراق المسحوبة لن ترجع إلى التداول^(١).

ظ - إعادة صياغة المعلومات المخزونة، وتكاليف تدريب الموظفين على الوضع الجديد للعملة المحلية وتكاليف الإعلام وتكاليف القرطاسية والوقت اللازم لهذا التغيير^(٢).

ع - تكلفة تغيير الموازنات وخاصة الموازنة العامة والسجلات المحاسبية^(٣).

غ - تكاليف التعليم والتثقيف والإعلان عن تغيير العملة للمواطنين ولاسيما في المناطق الريفية بسبب قلة وسائل الاتصال والقنوات والمطبوعات والمستوى التعليمي المنخفض^(٤).

ف - اعتماد مبدأ ترقب المستثمرين وانتظارهم مما يؤثر على حالة الاقتصاد، إذ إنهم يراقبون حتى يتضح فيما لو كانت هناك سياسات اقتصادية أخرى ستؤثر عليهم وعلى الاستقرار الاقتصادي الذي يعد أساساً لعملية الاستثمار لحين التيقن من الاستقرار الاقتصادي^(٥).

(١) د. عبد الحسين جليل

الغالبي، تغيير الدينار:

استجابة لظروف البيئة

العراقية(دراسة لتطبيق

نموذج موسلي على

العراق، مصدر سبق

ذكره، ص٦٣.

(٢) سالم عبد الحسين

سالم، تأثير حذف

الاصفار من العملة على

قيمتها الحقيقية، جامعة

بغداد، كلية الإدارة

والاقتصاد، ص٢٣.

(3) Ahmad Bello,
the economics of
Currency

Redenomination:
An Appraisal of
CBN

Redenomination
Proposal,
op.cit.p10 .

(4)Alao, Rasheed
Olajide, revisiting
the central bank
of Nigeria august
2007 proposal on
Redenomination
of the Nigerian
naira, Op.Cit.p10.

(5)Vivian
Dzokoto, Edwin
Clifford, Sense of
New Currency:
An Exploration Of
Ghanaian
Adaptation To the
New Ghana Cedi,
Journal of
Applied Business
And Economics ,
www.ghanacedi.g
ov.gh

٧. مزايا حذف الاصفار من العملة^(١):

(1) انظر:- فاضل

العقابي، إزالة
الاصفار الثلاثة من
العملة العراقية،
(دراسات وآراء في
عملية حذف
الاصفار عن العملة
العراقية)، دراسات
وآراء في عملية
حذف الاصفار عن
العملة العراقية،
الطبعة الأولى،
بغداد، ٢٠١٢ ،
ص ١٠١.

أ. زيادة ثقة المواطنين بالعملة الجديدة واعتمادها كمخزن للقيمة . من حيث الموصافات الفنية العالية والأمنية والتي يمكن طباعتها في دور السك الأجنبية المشهورة .

ب. التخلص من أعباء العملة القديمة و أقيامها الكبيرة اذ ستكون العملة الجديدة سهلة التداول والحمل دون مشاكل .

ت. إنها إحدى مبررات السلطة النقدية للسيطرة على اتجاهات عرض النقد من خلال أدائها لوظائفها في إدارة السيولة والمراقبة والإشراف على العملة الوطنية .

ث. إنها تحقق هدف استقرار العملة وامتصاص الفائض منها الذي ينجم عن المعدلات المرتفعة للتضخم ومن ثم التخفيض من ظاهرة الوهم النقدي والتوقعات التضخمية .

ج. إن العملية تكون ضرورية لمواكبة التحولات الاقتصادية وسياسة الإصلاح الاقتصادي كالارتباط أو الانضمام إلى كتلة أو منطقة اقتصادية أو نقدية معينة، أو تكون جزء من استراتيجية طويلة الأمد للإصلاح النقدي .

ح. تغيير العملة يقود إلى ثقة أكبر في النقد المحلي ومصادقية أعلى لأن زيادة الاصفار تفقد ثقة المواطن بعملته مما تدفعه إلى الاعتماد على العملات الأجنبية (الدولة) في الاقتصاد المحلي والتي تضعف السلطة النقدية وتقلل من فاعلية السياسة النقدية .

خ. تسهيل استخدام مكائن الدفع الآلي لمختلف الخدمات والتي فقدت أهميتها بسبب عدم وجود المسكوكات في التداول لانخفاض قيمتها بشكل كبير فلم تعد مجزية عند استخدامها لتشغيل هذه المكائن .

د. تبسيط السجلات المحاسبية وتسهيل الأعمال المصرفية والمالية وتقليل الكلف التي كانت تترتب على التعقيدات الناجمة عن تزايد الاصفار وضخامة أرقام المعاملات، من جانب آخر تسهيل المعاملات التي تجري بالصرف الأجنبي بتخفيض سعر الصرف بنفس عدد الاصفار المحذوفة وتسهيل استخدام السياح للعملة المحلية بدل الصرف الأجنبي.

ثانيا- الاقتصاد التركي وبرامج الإصلاح الاقتصادي:

(٢) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة - مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٨.

اتسم الاقتصاد التركي حتى أواخر السبعينيات بمركزية شديدة وسيطرة القطاع العام بصورة قوية على معظم المؤسسات الإنتاجية^(٢). ففي عام 1980 اتبع الاقتصاد التركي إستراتيجية تتناغم مع برامج التثبيت والاستقرار الاقتصادي الذي اعد بالتشاور مع صندوق النقد الدولي والذي يتضمن إخضاع الاقتصاد التركي لقوى السوق والمنافسة الأجنبية مع تقليص دور الحكومة وتوجيه الاقتصاد نحو التصدير وزيادة القدرة التنافسية عالمياً، مع ضرورة

- عماد الضميري ،
تركيا والشرق الأوسط
مركز القدس
لدراسات السياسية،
٢٠٠٢، ص ٦٦.

- ويكيبيديا، الموسوعة
الحرة ، تركيا

Mousse Yalcin-
Demet, Turkey
Democratizing
With Eu
Reforms: An
Assessment of
Human Rights ,
Corruption and
Socio-Economic
Conditions,
Suotheat
European and
Black Sea
Studies , Vol.12
, No.1, 2012, p67

(2) Simeon
Hristov, The
Crisis in Turkey,
Institute for
Regional and
International
Studies , Sofia ,
Iris Report: The
Crisis In Turkey,
2001 , p 11.

(٣) مجيد حميد شهاب،
الدور الاقليمي لتركيا
في الترتيبات الأمنية
الجديدة وأثرها في
الأمن القومي العربي،
التميمي للنشر، الطبعة
الأولى،
الأشرف ، ٢٠١١ ،
ص ٢٤١.

(٤) إبراهيم البيومي
غانم ، الأرقام الذهبية
الخمس للاقتصاد
التركي، مركز الأهرام
لدراسات السياسية و
الإستراتيجية على

(١) محمد نور الدين،
تركيا في الزمن المتحول
- قلق الهوية وصراع
الخيارات - (بيروت:
رياض الريس، ١٩٩٧)،
ص ١٦٧.

(2) country profile:
turkey, federal
research division
Library of
Congress
- Federal Research
Division, Country
Profile: Turkey,
Ankara, 2008, p
12.

(٣) ياسر احمد حسن،
تركيا البحث عن مستقبل،
الدار المصرية اللبنانية

الإصلاح النقدي في تركيا وسياسة حذف الاصفار من الليرة ا.د. عبدالحسين جليل الغالبي د. ر

استقطاب الرساميل للاستثمار. وساعد ذلك في إعادة جدولة ديونها الخارجية
والحصول على مساعدات غربية وقروض من صندوق النقد الدولي .

وفي عام 1982 مع تنحية الحكم العسكري للبلاد دخلت تركيا مرحلة
سياسية واقتصادية جديدة، ركزت فيها الدولة على الصادرات وإزالة القيود
على الواردات وفتحت الباب للاستثمار الأجنبي. وعلى الرغم مما حققته عام
1983 من تطور اقتصادي في قطاعات عدة كالصادرات والصناعة. فهي
مازالت تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية عبر عنها، ارتفاع معدلات
التضخم، وعجز الموازنة العامة، والعجز المرتفع في الميزان التجاري
وتصاعد معدل الدين الخارجي ومدفوعات خدمة الدين . عانت البلاد خلال
السنوات، 1994، 1999، و 2001 ، أزمات اقتصادية حادة أدت إلى انهيار
الليرة وانخفاض قيمتها إلى أدنى مستوياتها وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير،
وهذا الضعف يعود إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والذي يعزى جزئياً
إلى عدم وجود قوانين تنظيمية شفافة ومنصفة للمؤسسات والسياسات^(١). هذا
وبرز نهج جديد لصندوق النقد الدولي للبلد مع توفير الإطار القانوني اللازم
في إصلاح النظام السياسي، لذلك تواجه تركيا الشروط التالية^(٢).

١. وضع إطار قانوني وطني جديد للبرنامج الاقتصادي
٢. وضع تدابير ملموسة لإعادة هيكلة المصارف المملوكة للدولة .
٣. تحرير سعر الصرف .
٤. إنشاء فرق خبراء اقتصادية غير حزبية .
٥. وضع برنامج اقتصادي وطني جديد .

إن مسار النمو والتطور الاقتصادي التركي قد تعرض واصطدم بالعديد من
المشاكل والعقبات التي عدت نقاط ضعف فيه ومن بين أهمها :-

١- المديونية الخارجية: External Debt : إن قلة رأس المال وعدم
كفاية الموارد المالية تعد من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها تركيا،
لذا فإن توفير رأس المال اللازم أصبح من أولى مهمات برامج الحكومات
التركية المتعاقبة من خلال سياسة الاقتراض من الدول الأجنبية والمصارف
الدولية . كان سبب ذلك هو ارتفاع مديونية تركيا الخارجية التي بلغت عام
1980 أكثر من (19) مليار دولار^(٣)، وقد كان إجمالي الدين العام في نهاية
عام 2001 حوالي 180 مليار دولار، مرتفعاً من 164 مليار دولار في
حزيران من نفس العام^(٤).

٢- التضخم : Inflation : يمثل التضخم مشكلة مزمنة في الاقتصاد
التركي. فقد شهد الاقتصاد التركي ارتفاع معدلات التضخم لأكثر من عقد من
الزمن^(١)، توضح المؤشرات والإحصائيات إلى إن التضخم قد زاد في عام
1980 حوالي 110% وفي عام 1992 بلغت نسبة التضخم 70.1% وفي
نهاية عام 1993 بلغت 66.1% ^(٢) وبين عامي 1994 و 1999، كان
متوسط المعدل السنوي 85% . في عام 2004 انخفض المعدل أقل من 9
%، أدنى مستوى لها منذ عام 1982، وظل عند هذا المستوى تقريباً منذ ذلك
الوقت^(٣) .

ومما زاد من مشكلات التضخم عبر سنوات التسعينات بدرجة مذهلة هو قيام الحكومة التركية بطبع المزيد من الأوراق النقدية دون غطاء من أجل تغطية العجز المالي، الذي انعكس بالدرجة الأولى على حياة محدودي الدخل^(٤).

٣- عجز الحساب الجاري: The Current Account Deficit : إن مشكلة العجز المزمن والهيكلية في ميزان المدفوعات هي من أخطر المشكلات الاقتصادية التي واجهت حكومات تركيا قبل عام 1980، وهي مشكلة أفرزتها أزمات اقتصادية وسياسية حادة شهدتها تركيا عبر السنين ، وبسبب الظروف الاقتصادية العالمية المتغيرة أدت إلى تخفيض معدل الصادرات في تركيا، انخفضت الليرة التركية بنحو 135% مقابل الدولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 1994. وفي نهاية عام 1994 بلغ معدل التضخم لأسعار الجملة حوالي 121% في المتوسط^(٥). وعند تحليل فترات العجز في الحساب الجاري من خلال مقارنته بالفترات السابقة للأزمتين (1994-2001) مع فترات غير الأزمة (2004 و 2005 و 2006) يستنتج إنه على الرغم من الضعف في الديون الخارجية وموقف سعر الصرف فقد كان التحسن الاقتصادي في الموقف المالي والصادرات التي لديها سمحت لتركيا بتخفيف تراكم العجز في الحساب الجاري دون أن تواجه أزمة^(٦). إن هذا الأثر ينطبق على وجود منحنى J أذ إن انخفاض القيمة الحقيقية لميزان التجاري تزداد سوءاً في البداية ، ولكن مع مرور الوقت يتحسن الميزان التجاري ، وبالتالي فإن الاستجابة في الميزان التجاري مع مرور الوقت تولد شكل J مائلة^(٧). لقد بدأت تركيا بسلسلة من الإصلاحات في الاتجاه نحو اقتصاد السوق عام 1999 برعاية من صندوق النقد الدولي . وكانت هناك بعض الإشارات التي دلت على إن الأمور تسير على ما يرام في مطلع عام 2000 ولكن هذه الإصلاحات انتهت بأزمة اشد عمقاً من سابقتها كان أبرز مظاهرها^(٨):

- انخفاض في معدل النمو .
- زيادة في معدلات التضخم .
- ارتفاع العجز في خزانة الدولة (الموازنة العامة) بالدرجة التي لا يمكن التحكم بها.
- عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة من تحمل هذه التغيرات وتردي أوضاعها وخاصة قطاع المصارف .

وبعد عام 2002 شرعت الحكومة في تنفيذ سياسات انفتاح وإصلاح اقتصادي وإداري ومالي، بل تغير العديد من الأطر الإرشادية والمبادئ التوجيهية للعملية الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد، وقد انعكس ذلك على الحياة الاقتصادية زيادة في الإنتاج والصادرات ، وتحسناً كبيراً في مؤشرات الاقتصاد التركي ، كما حصلت تركيا على دعم احتياطي خارجي بلغ 25 مليار دولار لدعم برنامج الإصلاح ، وقد حققت بذلك نمواً اقتصادياً مستمراً^(٩).

ويمكن التأكيد على إن عام 2002 يمثل نقطة تحول في الاقتصاد التركي بمساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بخفض التضخم والانضباط المالي، والإصلاحات الهيكلية في النظام المصرفي وخصخصته^(١٠)، ونتيجة الالتزامات القوية بأهداف البرنامج انعكس هذا التحول على النحو التالي^(١١).

(1) عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية - الاستمرارية والتغيير- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الطبعة الأولى ، بيروت ٢٠١٢، ص٩٥.

(2) Mehmet Yorukoglu and Ali Çufadar, Capital flows to Turkey: financial implications and policy responses ,Bis Papers ,p 467.

(3) Mehmet Yorukoglu and Ali Çufadar, op. cit., pp.468

١. زاد متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 2.9% عام 1999 و2000 إلى 6.8% خلال عام 2002 .
٢. انخفض معدل التضخم من 75% في التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين بنسبة 13.9% في عام 2002 .
٣. قفز معدل الدخل الفردي للمواطن في نفس السنة من حوالي 3300 دولار إلى حوالي 10000 دولار.
٤. تحققت مستويات ملحوظة من توزيع العائدات.
٥. تجاوزت الدولة إلى حد كبير المشكلات المتعلقة بالاختلالات الكبيرة مثل العجز والتضخم.
٦. تحسنت أجواء الاستثمار إذ دخلت تركيا بين أكثر الدول جذباً للاستثمار الخارجي.
٧. أصبحت تركيا في المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، والسادسة على المستوى الأوروبي، وبذلك تضيق الفجوة ولأول مرة بهذه النسبة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية.

الجدول (1) يصف مؤشرات الاقتصاد التركي (نسب مئوية %)

السنوات	التضخم	معدل نمو الاستثمار	معدلات نمو الإنتاج الصناعي	زيادة الصادرات	النمو في القطاع الزراعي
2001-1990	74	3	3.1	8.8	2.6
2008-2002	13.4	6	14.5	32	3.5

المصدر: إبراهيم أورتورك، "التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008"، في: محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 51.

ثالثاً- الإصلاح النقدي والمصرفي في تركيا :- Monetary and Banking Reform In Turkey

(1) الإصلاحات المصرفية الأخيرة في مجموعة مختارة من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، مجلة التعاون الإسلامي بين الدول الإسلامية - ٢٠٠٦، ص ١٥٠.

(2) Caner Bakir and ziya Onis , The Regulaory State and Turkish Banking Reforms in the Age of Post-Washington Consensus, - International Institute of Social Studies Development and Change 41(1):, 2010, p84.

(3) Emre Alper

أدت السياسة التحررية للقطاع المصرفي التي اتخذتها السلطة النقدية إلى تزايد عدد المصارف التجارية في تركيا من 31 مصرفاً في عام 1990 إلى 54 مصرفاً في عام 1998 وعلى الرغم من تلك الانجازات فقد كشفت الأزمات المالية في عامي 2001 و 2004 كنتيجة لأزمة العملة والسيولة عن مدى هشاشة القطاع المصرفي في هذا البلد^(١). ففي عام 1999 في خضم الاختلال الحاد في بيئة الاقتصاد الكلي عموماً والقطاع المصرفي بشكل خاص، وافقت الحكومة التركية على تنفيذ برنامج مكافحة التضخم على أساس سعر الصرف الثابت تشرف عليها المؤسسات المالية الدولية مقابل الدعم المالي من صندوق النقد الدولي إذ ألزمت الحكومة التركية بالسياسات الاقتصادية والمالية للبرنامج وكانت المؤسسات المالية الدولية جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي بمساندة الدولة التنظيمية الرئيسية في القطاع المصرفي إذ شملت الأسس التنظيمية ما يلي^(٢):

١. إعادة تأهيل بنوك الدولة المعسرة عن طريق الأموال العامة ونقلها إلى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص .
٢. سن قانون مصرفي جديد ييسر التكيف القانوني لاتفاق بازل الثاني، والمبادئ الأساسية المصرفية والمعايير المصرفية للاتحاد الأوروبي .
٣. إنشاء وكالة رسمية مستقلة للتنظيمات المالية الجديدة .
٤. منح الاستقلال القانوني للبنك المركزي .

وهناك ثلاث خصائص رئيسية للقطاع المصرفي التركي في التسعينيات كان لها دور أساسي في خلق الاختلالات في الاقتصاد الكلي وهي^(٣):

- أ - التداعيات السلبية من خسائر البنوك العامة التي اكتسبت أهمية خاصة بعد الأزمة وبرنامج تحقيق الاستقرار لعام 1994.
 - ب - منح المصارف الجديدة تراخيص على أساس معايير سياسية وما نتج عن ذلك من تداعيات سلبية .
 - ت - الوجود المحدود للبنوك الأجنبية في القطاع المصرفي التركي .
- ومن أهم مراحل الإصلاح النقدي في تركيا هي^(٤) :

المرحلة الأولى: إذ قدمت الأزمة المالية لعام 1982 دروساً هامة من حيث الحيلة والإشراف على المؤسسات المالية، والمسائل المتصلة بالتنظيم المصرفي والإشراف على مركز الصدارة.

المرحلة الثانية: في عام 1983 بدأ النظام المالي التركي اتخاذ بعض الخطوات من حيث تنظيم القطاع المالي والمصرفي بشكل خاص .

المرحلة الثالثة: صدر قانون المصارف عام 1985 الذي جاء كتغيير حقيقي في الإطار القانوني والمحاولة الأساسية لتنظيم القطاع المصرفي بعد أزمة عام 1982.

المرحلة الرابعة: بدأت في عام 1986 إذ تأسست شعبة في البنك المركزي التركي لزيادة انضباط السوق والتي قامت على أساس الإشراف استناداً إلى نظام شامل، واعتبر من الضروري تنفيذ الإشراف في موقع المصارف ، بالإضافة إلى ذلك أصبح التدقيق الخارجي إلزامياً بالنسبة للمصارف في عام 1987، كما إن الحكومة سمحت بتغيير إدارة المصارف التي توجد فيها مشاكل .

المرحلة الخامسة: بدأت في أكتوبر عام 1989 التي اعتمد فيها قانون كفاية رأس المال وفقاً لتوجيهات بنك التسويات الدولية BIS للتأكد من أن المصارف لديها رأس مال كافي لأصولها المحفوفة بالمخاطر .

المرحلة السادسة: التي تمثل نقطة التحول في القطاع المصرفي التي جاءت جنباً إلى جنب مع الأزمة لعام 1994 . حيث ألغت الحكومة تراخيص مصرفية لثلاثة مصارف صغيرة الحجم ، ولمواجهة سحب الودائع من البنوك خلال الأزمة في 5 مايو 1994، إذ أدخلت الحكومة ضمانات كاملة لحفظ كافة الودائع لاستعادة الثقة في النظام المصرفي . وبين عامي 1999-2002 تم حل مصارف الدولة وتم نقل 18 من المصارف الخاصة

المضطربة إلى صندوق التأمين على الودائع والمدخرات SDIF فيما بعد تمت تصفيها أو بيعها بعد إعادة تأهيلها^(١). ففي عام 1999 كان هناك 81 مصرفاً كان يديرها صندوق التأمين على الودائع والمدخرات SDIF أما العدد الإجمالي للمصارف في حزيران عام 2009 فقد وصل إلى 45 مصرفاً ، ومصرف واحد فقط عند صندوق التأمين SDIF . وبين عامي 2002 – 2008 كان أكبر انخفاض لعدد المصارف التجارية التي يمتلكها القطاع الخاص، أما عدد المصارف الأجنبية التي تأسست في تركيا ازدادت في نفس الفترة . وخلال الأزمة الأخيرة اعتباراً من أيلول 2009 وحتى عام ٢٠١٣ لم تنقل مصارف إلى صندوق التأمين SDIF، ولا تغييرات في الملكية ولا تصفية وكذلك لا يوجد انخفاض في عدد المصارف ولا في ربحها، وهكذا في الوقت الحاضر المصارف في تركيا في حالة جيدة نسبياً بالمقارنة مع الماضي كما هو موضح أدناه .

الجدول (2) الملكية وعدد البنوك في تركيا للفترة (1999-2009) حزيران .

السنوات	إجمالي عدد البنوك	ملكية البنوك التجارية					بنوك التنمية والاستثمار			
		الدولة (1)	القطاع الخاص (2)	مندوق التأمين على الودائع والمدخرات (3)	البنوك الأجنبية التي تأسست في تركيا (4)	الفروع الأجنبية (5)	المجموع	الدولة (1)	خاص (2)	الخارجية (3)
1999	81	4	31	8	5	14	62	3	13	13
2002	54	3	20	2	4	11	40	3	8	8
2008	45	3	11	1	11	6	32	3	6	6
6/2009	45	3	11	1	11	6	32	3	6	6

المصدر: Ercan Uygun , The global Crisis and the Turkish Economy , Financial Crisis and Asian Developing Countries, Third World Network , (TWN), 2011,p 28

(1) see:

- Caner Bakir and Ziya Onis, The Regulaory State and Turkish Banking Reforms in the Age of Post Washington Consensus, _ International Institute of Social Studies Development and Change 41(1):, 2010, p84.

- Mehmet Yorukoglu and Ali Cufadar, op . cit, 460.

(٢) حسين طلال مقلد ، تركيا والاتحاد الاوربي، العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد (٢٦) ، العدد الاول ، ٢٠١٠ ، ص٣٣٥ .

ونتيجة لذلك فقد شهدت المصارف ما بعد الأزمة تحسناً كبيراً، فقد شهدت المالية العامة والمؤشرات المتصلة بالدين فائض أولي بلغ في المتوسط حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي . كان العجز في الموازنة بلغ حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الدين للقطاع العام كان يبلغ 60% من الناتج المحلي الإجمالي، انخفض من نسبة 10.2% إلى 2.2% ومن 73.7% إلى 39.5% خلال عامي 2002 و2008 على التوالي . وخلال نفس الفترة انخفضت شروط الاقتراض بالنسبة للجمهور من 10% إلى نسبة 0.1% ،في حين بلغ معدل التضخم السنوي، وأسعار الفائدة الاسمية للسندات الحكومية، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 13.3% و26% و5.9% على التوالي نتيجة لسياسات مالية حكيمة. وعلى الرغم من ان هناك زيادة في نسبة القروض المتعثرة في عام 2009 ، فقد كان هناك تحسن في هيكل رأس المال اذ كان من بين النتائج الرئيسية لإعادة الهيكلة المالية . على وجه الخصوص تم تعزيز رأس مال المصارف كنتيجة مباشرة^(١). لما تقدم أعلن البنك المركزي التركي بعدم حاجة تركيا إلى قروض صندوق النقد الدولي وتم تحقيق معدلات نمو عالية وارتفع مستوى متوسط دخل الفرد بشكل ملحوظ وشهدت الطبقة الوسطى ازدهاراً ملموساً وتمت السيطرة على معدلات التضخم من أكثر من 70% عام 2002 إلى نحو 7% فقط عام 2007^(٢) .

جدول (3) يبين تمسك الوضع المالي والوساطة وكيفية رأس المال في القطاع المصرفي . (%)

السنوات	الموجودات إلى الناتج المحلي GDP	الودائع إلى الناتج المحلي GDP	الفروض إلى الناتج المحلي الإجمالي	الودائع إلى الوصول	الفروض إلى الوصول	الفروض الودائع /	الودائع المالية إلى الوصول /	عدم أداء الودائع إجمالي الفروض	عدم كفاية رأس المال
2002	76.6	51.6	22.6	64.6	23.3	36.0	39.7	17.6	25.1
2003	69.4	44.3	21.8	62.3	27.3	43.9	41.9	11.5	30.9
2004	71.2	45.8	25.8	62.8	33.3	53.1	39.4	6.0	28.8
2005	81.5	51.5	33.6	61.7	38.3	62.0	35.2	4.8	23.7
2006	86.7	53	39	61.6	43.8	71.1	31.8	3.8	22.3
2007	87.3	55	44	61.9	49.1	80	28.3	3.5	18.9
2008	77.1	47.7	38.7	62	50.2	80.8	26.5	3.6	18
2009	■	■	■	60.8	47.9	78.7	28.9	4.9	19.2

المصدر: Caner Bakir and Ziya Onis, The Regulatory State and Turkish Banking Reforms in the Age of Post-Washington Consensus, _ International Institute of Social Studies Development and Change 41(1), 2010, p84.

(1) Irfan Cıvıçır ,
Dollarization
and its Long -
run
Determinants in
Turkey ,
forthcoming in
middle east
economics
series , Ankara
, 2003 , p 21.

(2) رواء زكي يونس
الطويل ،
السياسات الاقتصادية
على التغيرات الهيكلية
في الاقتصاد التركي
(١٩٩٥-١٩٨٠) ،
دار ابن الأثير للنشر
، جامعة الموصل ،
٢٠٠٨ ، ص ١٤٣ .
(٣) المصدر نفسه ،
ص ١٤٣ .

(٤) (٤) أحمد السيد
النجار ،
مصر
وإيران وتركيا -
الواقع الاقتصادي
والعلاقات الأوربية ،
مركز الدراسات
السياسية
والإستراتيجية ،
القاهرة ، ٢٠٠٣ ،
ص ٢٠٠ .

رابعاً-سلوك سعر الصرف الأجنبي تجاه الليرة التركية:- Foreign Exchange Rate Behaviour Towards the Turkish Lira

مر الاقتصاد التركي بفترات عدم استقرار في الاقتصاد الكلي بسبب الضعف الهيكلي في الاقتصاد وقد فشلت جهود عديدة في إعادة تحقيقه . فلم يتم تنفيذ الإصلاحات الأساسية التي تعد ضرورية للمضي قدماً نحو اقتصاد السوق والتي تعمل بشكل جيد لفترة طويلة، ولذلك استمر العجز المالي المزمين والتضخم لفترات طويلة، وتضاءلت المصادقية بالليرة التركية إلى حد كبير^(١) . وحدثت عدة تخفيضات لليرة التركية حيث انخفضت قيمة الليرة التركية مقابل أسعار صرف العملات الأجنبية في الأعوام 1958 و 1970 وظهرت أزمة العملة الصعبة . وشهدت أسعار الصرف خلال الفترة من (1973-1977) تحسناً في القيمة الحقيقية لليرة، وانخفض سعر صرفها خلال الفترة من (1977 - 1979) بمقدار 73% نتيجة لإجراءات دعم الصادرات^(٢) . وخلال الفترة (1981- 1985) انخفضت قيمة الليرة بمتوسط نسبة 4% فكانت التعديلات التي أجراها البنك المركزي التركي في سعر صرف الليرة يومياً من أجل التعويض عن تأثير التضخم العالمي، وتماشياً مع التطورات الاقتصادية فقد أصدرت الحكومة التركية القرار 28 لسنة 1983 بإدارة التحكم بالتجارة والصرف للعملات . وقد تضمن القرار تثبيت بيع وشراء العملة التركية وإعطاء مرونة لسعر الصرف الحر المتداول بحدود أقل أو أكثر من 6% من السعر الرسمي^(٣) . وخلال عام 1999 شهدت تركيا أزمة اقتصادية كان مصدرها ربط الليرة التركية بالدولار عند مستوى مرتفع، حيث أضر ذلك بتنافسية الاقتصاد التركي وصادراته في الأسواق الأوربية والآسيوية^(٤) . وفي مواجهة هذه الأزمة انتهجت الحكومة التركية العديد من السياسات المالية والنقدية والاقتصادية الكلية لغرض مواجهتها وإخراج الاقتصاد التركي منها . وقد تركزت هذه السياسات على عدد من الإجراءات تتضمن فك ارتباط الليرة التركية بالدولار وتعويها بشكل كامل لتحسين القدرة التنافسية للصادرات التركية بما يؤدي لزيادتها وتحسين حال الميزان التجاري التركي . ولا بد من الإشارة إلى إن انخفاض قيمة العملة التركية دفع نحو

إحلال الدولار في العديد من المعاملات المحلية فضلاً عن جميع المعاملات الأجنبية وأصبحت ظاهرة الدولار منتشرة في السوق المحلية التركية إلى جانب اتخاذ الدولار كأداة للادخار المحلي . فقد بلغت نسبة الأوراق النقدية الأجنبية من مجموع نسبة ادخارات البنوك في تركيا سنة 2001 حوالي 75 %، والقسم الباقي والذي يشكل 25% كان يمثل النقود المحلية^(١). وكانت الليرة التركية لم تخرج عن وظيفتها كوسيلة للادخار بل خرجت عن كونها وسيلة للمبادلة، ومن المعروف إن الضعف الذي تتعرض له الأوراق النقدية لا بد أن تؤثر مع الزمن على الاقتصاد الحقيقي ليؤدي إلى انهياره فيما بعد، وينجم هذا الضعف من الاختلالات الجوهرية الموجودة في الاقتصاد الحقيقي^(٢).

(١) تجربة الاسلاميون في تركيا ، تأليف مجموعة باحثين، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية ، القسم الخامس، ٢٠١١ ، ص٣٠.

(٢) ابراهيم ازتورك ، الاقتصاد وعقد التحولات الكبرى ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٤.

(*) في عام ١٩٨٠ حدد برنامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا كان من ضمنها إتباع سياسة مرنة لسعر الصرف ، وتخفيض قيمة الليرة التركية من ٤٧ - ٧٠ ليرة مقابل الدولار الواحد ، وهذا ما حسن فرص المنافسة الصادرات التركية فزاد الإنتاج مؤدياً إلى خلق المزيد من الضغوط التضخمية .

جدول رقم (4)

سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار للمدة (1966- 2010) ليرة / الدولار

السنوات	ليرة تركية
1966	9
1980	90
1988	1300
1995	45000
1996	107000
2001	1650000
2004	1350000
2005	1.29 ليرة جديدة
2007	1.26 ليرة جديدة
2008	1.55 ليرة جديدة
2009	1.48 ليرة
2010	1.42 ليرة

المصدر: البنك المركزي التركي www.tcmb.gov.tr

شكلت الأزمات غير المتوقعة مثل أزمة 1994 وأزمة 1998-1999 وأزمة 2000 وأزمة فبراير 2001 فرصة لتحقيق الإصلاحات الجوهرية المطلوبة واللازمة من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر . وقد لعبت أزمة 2001 دوراً هاماً من ناحية قيام تركيا باتخاذ خطوات نهائية وحاسمة في إكمال الانتقال إلى اقتصاد السوق . فقد أجريت تنظيمات بنبوية وجوهرية شاملة في إطار برنامج الانتقال إلى اقتصاد السوق طبقت عقب أزمة عام 2000. فضلاً عن ذلك التغيير الذي سبق وإن حدث في سياسة سعر الصرف^(*). وقد تمثل الموضوع الأول في إجراء إصلاح مالي شامل بهدف إنهاء حالات الإفلاس التي عانت منه البنوك قبل الأزمة وبعدها، والقضاء بشكل كبير على هشاشة القطاع المالي . وفي هذا الإطار فقد أجريت تعديلات في قانون البنك المركزي في عام 2001 زادت من استقلالية البنوك التركية مكنته من التركيز على مكافحة التضخم^(١).

(١) اردل تورك، الانتقال من الدولة إلى اقتصاد السوق الحرة- التجربة التركية- في ناظم تورال ، التحول الديمقراطي في تركيا، ترجمة احمد عبد الله نجم ، مركز المحروسة للنشر ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص٣١.

وبعد إن وصلت نسبة التضخم عام 2001 إلى 70% انخفض في نهاية عام 2007 إلى 8.3% ثم عادت وارتفعت قليلاً سنة 2008 بسبب زيادة الأسعار العالمية لتصل إلى 10% . وبسبب انخفاض الأسعار وانخفاض

الطلب في بداية عام 2009 انخفضت نسبة التضخم للأسعار الاستهلاكية في نهاية شهر مارس / آذار إلى 7.8% ولكن ومنذ عام 2002 والليرة التركية في صعود مستمر من ناحية القيمة، ومن الأمور التي أعادت الأمان والثقة في هذا المجال إلغاء ستة أصفار من القيمة الرقمية لليرة التركية والتي جاءت متوازنة مع عودة التوازن للاقتصاد الكلي . وقد ساهم تحسن الليرة التركية في خفض أسعار المستوردات وتخفيض الضغوط التي كانت تفرضها تكاليف الإنتاج^(٢) كما هو موضح في الجدول (٥) .

جدول (5) معدلات التضخم في تركيا للفترة (2002-2011)

السنوات	التضخم
2002	45.1
2003	25.3
2004	8.6
2005	8.1
2006	9.5
2007	8.3
2008	10.06
2009	6.5
2010	6.4
2011	10.45

المصدر: أنظر: د. فلاح حسن ثويني، استشراف لمحاولة رفع الأصفار عن العملة في العراق في ضوء تجارب مختارة في د. فلاح حسن ثويني، دراسات وآراء في عملية رفع الأصفار عن العملة العراقية ، بغداد، 2012 ص128.

خامساً- عملية حذف الأصفار من الليرة التركية: Process of Deleting Zeros From Turkish Lira

عانى الاقتصاد التركي من تضخم جامح ومنفلت امتد لفترة ما يزيد عن 25 سنة منذ الثمانينات من القرن العشرين وأصبحت معظم الفواتير كبيرة في تركيا وأمسى عدد الأصفار كبيراً في الأرقام الاقتصادية والتجارية والتي تصل في بعض الأحيان إلى عدة ترليونات وهنا خلق الكثير من المشاكل في العمليات المحاسبية فضلاً عن خلق الكثير من المشاكل للمواطنين بسبب ارتفاع حجم الفواتير التي عقدت من قبل الجمهور^(٣).

إذ أكدت العديد من الدراسات على مسألة السيطرة على التضخم وحسب نموذج موسلي Mosley إن تغيير العملة غالباً ما يأتي بعد فترة تضخم عالي متبوعة بفترة استقرار، ومما يزيد من احتمالية تغيير العملة هي الحركة السريعة في انخفاض التضخم وخصوصاً في البلدان المفتوحة جداً للتدفقات الرأسمالية الدولية وهي تحت برنامج تكيف تابع لصندوق النقد الدولي والتي تمتلك بنوكها المركزية استقلالية سياسية . وفرضية هذه الدراسة تنص على إن التضخم هو المؤشر الهام لنموذج وتطبيق إعادة تسمية العملة بسبب معدلات التضخم المرتفعة نسبياً والتي تجعل العملة المحلية ليس لها قيمة وجعل العملة المحلية ذات الفئة الكبيرة مطلوبة للمعاملات الأساسية في

(1) Mosley L., Dropping Zeros , Gaining Creditability? Currency Redomination in Developing Countries , University of North Carolina, Annual meeting of The American Political Science Association , Washington D.C. , 2005,p2 .

(2) see:

-Susy Suhendra , Sri Wayhu Handayani, Impacts Of Redomination On Economics Indicators International

الاقتصاد^(١). كما أكد كوهين إن إعادة تسمية العملة Redenomination غالباً ما تحدث بعد الأزمات الاقتصادية حيث تحاول الحكومات إقناع المواطنين والأسواق إن فترات التضخم قد ولت وأصبحت شيء من الماضي . وما يدعم هذا التوقيت الصحيح في إعادة تسمية العملة. وأشار كل من (كوهين ، 2004 ، موسلي ، 2005 ، ترهان ، 2006) على إن حذف الاصفار من العملة هو عنصر مكمل لاستقرار السياسات وسيكون لها آثار ايجابية على استعادة مصداقية هذه العملة وعلى الحد من التوقعات التضخمية، فضلاً عن تعزيز سهولة المعاملات والحساب^(٢).

١ - مبررات وأسباب استبدال العملة وحذف الاصفار من العملة في تركيا:

كما ذكرنا أن التضخم المضطرب والمتسارع لسنوات متتالية جعل من كل شخص في تركيا مليونيراً على الرغم من إن أغلبهم فقراء في حقيقة الأمر لأن ركوب التاكسي في اسطنبول مثلاً و التحرك فيه لمدة 10 دقائق في وسط المدينة يكلف 10 مليون ليرة^(٣) . فضلاً عن إن تكاليف زجاجة مياه الشرب تصل إلى 300,000 ليرة تركية، وتذكرة السينما 7,500,000 ليرة تركية والنتاج المحلي الإجمالي في 2002 هو 273.463.795.000.000 (273 كوادريليون)^(٤). الأمر الذي دفع الحكومة التركية نحو تغيير عملتها بإصدار الليرة التركية الجديدة التي تعادل مليون ليرة أي بحذف ستة اصفار منها وبدأ تداول العملة الجديدة في مطلع عام 2005 واستمرت العملتين معاً لمدة سنة حيث كان يوم 2005/12/31 آخر يوم من قبول الليرة وحدها في التداول. ويبين الجدول (٤) سعر صرف البنك المركزي الليرة التركية، وقررت الحكومة التركية تغيير العملة لثلاثة أسباب رئيسية وهي^(٥):

١- أسباب عملية : التعامل مع عشرات ، ومئات ، الآلاف والملايين هو أسهل بكثير من التعامل مع الملايين والمليارات والتريونات ويمكن التحكم فيها.

٢- أسباب فنية: أرقام متعددة تسبب مشاكل مع المحاسبة ومعالجة البيانات ونظم الدفع والبرامج الإحصائية المصممة لعملات أصغر . الأمر الذي انعكس على رفع 6 اصفار وليس أقل من ذلك كأن تكون أربعة أو ثلاثة لأن ذلك سيكون غير كاف للتغلب على تلك المشاكل، خصوصاً في ظل وجود فئات كبيرة من العملة مثل 20 مليون ليرة.

٣- تدني المصداقية والثقة في الليرة التركية .

٢ - مراحل عملية استبدال العملة التركية^(١) :

١- في عام 2003 بدأت الاستعدادات لإعادة تسمية العملة Redenomination عن طريق حذف ستة أصفار من الليرة التركية ، وإصدار عملة جديدة هي الليرة الجديدة (New Lira). تم تنفيذه في كانون الثاني 2005 لتحل محل الليرة التركية السابقة ، ووضعت الفئة العالية والعملات المعدنية من جديد وقد سادت فكرة التسعير المزدوج خلال هذا العام والتي سهلت عملية الاستبدال وجعلت الأسعار أكثر وضوحاً لأفراد المجتمع .

(١) انظر :

- د. عبد الحسين الغالبي ، نفس المصدر السابق .

-www.

en.wikipedia.
org/wik:/Redeno
mination:

- Central Bank
of the Turkey ,
from Wikipedia ,
the free
encyclopedia

٢- وضع الأوراق النقدية والعملات المعدنية الجديدة في التداول اعتباراً من 2005/1/1 وبقيت الأوراق النقدية والعملات المعدنية القديمة حتى نهاية عام 2005 (١) .

٣- تم عرض قوائم الأسعار والرسوم في كلا الليرتين القديمة والجديدة خلال المدة بين 1 كانون الثاني (يناير) إلى 31 كانون الأول (ديسمبر) من عام 2005 .

٤- كان معدل التحويل بين الليرة التركية القديمة (TL) وأجزائها من القروش (kr) ، وبين الليرة التركية الجديدة (YTL) وأجزائها من القروش (YKR) سارياً خلال عام 2005 .

٥- كان هناك اختلاف اساسي كبير بين فئات الليرة التركية القديمة (الأوراق النقدية والمسكوكات) والليرة الجديدة من حيث الحجم والأبعاد والتصميم والألوان وفي خصائص الأمان ، وكان رقم الدليل الدولي للعملة هو TRY 9492 .

٦- كانت فئات الأوراق النقدية الجديدة هي : 5, 10, 20, 50, 200 ليرة تركية جديدة ، والعملات المعدنية : 1, 5, 10, 25, 50 قروش . والفئات الكبيرة من العملة وخاصة فئة 200 ليرة سيكون التعامل بها في الصفقات والتعاملات الكبيرة إلا إن القانون لا يمنع استخدامها في أي تعاملات أخرى .

٧- في عام 2009 أصدرت تركيا عملة جديدة أبقت فيها على اسم الليرة فقط وحذفت كلمة الجديد (New) منها دون تغيير في الاصفار . وسميت بالليرة التركية بدل من الليرة التركية الجديدة مع تصميم أوراق نقدية جديدة وقطع معدنية بأحجام جديدة كانت فيها (الليرة = الليرة الجديدة). من دون حذف اصفار . وكان التغيير بالتسمية فقط والغاية من هذه العملية هي العودة إلى الاسم الأصلي للعملة وهو الليرة (Lira) .

٣- تقييم عملية حذف الاصفار في تركيا: إن المعايير التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم عملية حذف الاصفار والتي تم استخلاصها من الدراسات السابقة^(١) هي كالآتي:-

(1) Mosley . L., Dropping Zeros , Gaining Creditability? Currency Redenomination in Developing Countries , University of North Carolina, Annual meeting of The American Political Science Association, op.cit .

١. وجود تضخم عالي ينحدر بسرعة نحو فترة استقرار .
٢. يحدث في بلدان مفتوحة للتدفقات الرأسمالية .
٣. يكون البلد تحت برنامج تكيف تابع لصندوق النقد الدولي .
٤. يمتلك البنك المركزي لتلك الدولة استقلالية في العمل .
٥. يحدث تغيير العملة في البلدان التي سبق وإن غيرت عملتها فالتجارب السابقة تزيد من احتمالية التغيير .
٦. يحدث تغيير العملة عندما يكون إحلال العملة متفشياً في الاقتصاد المحلي والذي يتزامن مع وجود التضخم العالي وارتفاع نسبة (العملة المحلية مقابل الدولار) .

وعموماً فإن هذه المعايير كلها وجدت طريقها للتطبيق في الاقتصاد التركي وكما يوضح ذلك الجدول (٥) إن التضخم منذ عام 2004 وصل إلى مرتبة عشرية واحدة بعد إن كان مرتبتين أو أكثر وكذلك فإن الاقتصاد التركي ووفقاً

(2) Simge Tarhan , The New Turkish Lira (YTL), op.cit

لبرامج صندوق النقد الدولي كان مفتوحاً لتحركات رأس المال إلى جانب تفشي ظاهرة الدولار لأن سعر صرف الليرة التركية أمسى يقاس بالملايين أمام الدولار الأمريكي كما يظهر ذلك الجدول (٤) وكذلك فإن معيار استقلالية البنك المركزي أيضاً ينطبق على البنك المركزي التركي الذي منح استقلالية أكثر في تعديل قانونه وبذلك فإن عملية تغيير العملة في تركيا قد جاءت في وقتها وهذا يعد أحد الأسباب المحورية التي ساهمت في نجاحها . وكما أكدت ذلك دراسة ترهان (Tarhan) اذ يبين إن عملية تغيير العملة تم إنجازها في مسارها الطبيعي وتم الانتقال إلى تداول وحدات العملة الجديدة مع برنامج استقرار التضخم بنجاح^(٢).

الخلاصة والاستنتاجات:

- ١- ساهم صندوق النقد الدولي بشكل فعال في تسريع تدهور الاقتصاد التركي وربطه بسياساته وبرامجه إلى أمد بعيد .
- ٢- إن قضية التضخم التي تعهد صندوق النقد الدولي بحلها لم تتحقق بالشكل المستهدف ، بل أوقعت الاقتصاد التركي بخسائر فادحة تزيد عن عشرين مليار دولار حتى عام 2001 ، منها 14 مليار مجموع القروض التي قدمها أو ألتمز بها لتركيا .
- ٣- فساد الجهاز المصرفي الذي عرض الاقتصاد التركي إلى خسائر قدرت حوالي 6 مليارات دولار ، علاوة على هروب عدة مليارات من البلد .
- ٤- شهدت تركيا نقطة تحول اقتصادي في عام 2002 بدعم من المؤسسات الدولية حققت من خلالها قدر كبير من النجاحات وخفض معدلات التضخم إلى 35% إلى أن وصلت إلى 10% في عام 2011 .
- ٥- زيادة دور القطاع الخاص من خلال تخفيض أسعار الفائدة وتقليل الاعتماد على ميزانية الدولة الأمر الذي دفع إلى التحسن في أجواء الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٦- شهدت تركيا بعد عام 2002 توازن الاقتصاد الكلي، كان من أهم نتائجه ارتفاع في قيمة الليرة وحذف ستة اصفار منها .
- ٧- سلكت تركيا طريقاً لتخفيض الدولار ومخاطرها بالاعتماد على منهج ثنائي التوجه بتثبيط استخدام العملة الأجنبية وتعزيز جاذبية العملة الوطنية كوسيلة للمبادلة .
- ٨- إدارة الموارد الاقتصادية بشكل امثل وتشغيل كافة القطاعات للقضاء على التضخم والبطالة وإتباع سياسة اقتصادية أكثر انفتاحاً للمحافظة على العملة من الانهيار .